

القطاع سجل ثاني أعلى قيمة له منذ 2015

«بيتك»: 3.7 مليارات دينار.. قيمة التداولات العقارية خلال 2019

الاستثماري 299 مليون دينار خلال الربع الرابع، وقد سجلت انخفاضا 4% عن الربع الثالث، رغم تواصل اتجاهها التصاعدي وإن كان أقل حدة، وتعد أدنى 41% على أساس سنوي، وهي المرة الرابعة على التوالي التي سجلت فيها العقارات الاستثمارية تراجعاً على أساس سنوي.

ارتفع متوسط قيمة الصفقة من العقارات الاستثمارية إلى 974 ألف دينار بزيادة 11% عن متوسط الربع الثالث، ورغم هذا الأداء الجيد إلا أن المؤشر انخفض 1% على أساس سنوي، ويلاحظ أن متوسط قيمة الصفقة أدنى في الربعين الثالث والرابع من عام 2019 من مثيلاتها 2018.

سجل عدد الصفقات العقارية الاستثمارية 307 صفقة مقابل 357 صفقة في الربع الثالث، بتراجع 14% على أساس ربع سنوي، وتراجع 40% على أساس سنوي.

بلغت قيمة تداولات العقارات التجارية 140 مليون دينار منخفضة 29% على أساس ربع سنوي، وحافظت قيمة تداولات القطاع على اتجاه تصاعدي منذ سجلت أدنى مستوياتها بنهاية 2014، أما على أساس سنوي فقد تراجعت التداولات 32%، عازلاً متوسط قيمة الصفقة في العقارات التجارية عند أدنى مستوياتها، يعود ذلك إلى أن التداولات في النصف الثاني من العام كان أغلبها على المكاتب والمحلات وليست على المجمعات والمباني التجارية مرتفعة القيمة كما في السابق، وقد ارتفع متوسط قيمة الصفقة إلى حوالي 2.4 مليون دينار بزيادة 96% عن الربع الثالث، ويلاحظ مساراً تصاعدياً لمتوسط قيمة الصفقة، بينما تراجع بنسبة 54% على أساس سنوي.

سجل عدد الصفقات التجارية 57 صفقة، وهو أكبر من مستوياتها في معظم الفترات الخمسة في 5 أعوام مضت، إلا أنه الأدنى بنسبة 63.7% عن أداء استثنائي سجل 157 صفقة في الربع الثالث، وارتفع عدد الصفقات بنسبة 50% على أساس سنوي.



رسم بياني يوضح إجمالي قيم التداولات العقارية

مفاوت لعدد صفقات القطاعات المختلفة، مع عودة صفقات العقار التجاري إلى مستويات معتادة، وانخفض إجمالي التداولات العقارية 16.7% على أساس سنوي.

ارتفعت التداولات العقارية للسكن الخاص إلى 398 مليون دينار خلال الربع الرابع، مواصلة الارتفاع بزيادة 4% عن الربع الثالث، وتواصل قيمتها انخفاضا تصاعدياً، فيما انخفضت تداولات القطاع 2% على أساس سنوي، وبدأت نسبة التغير السنوي تسير تنازلياً.

ارتفع متوسط قيمة الصفقة لعقار السكن الخاص إلى 340 ألف دينار بنسبة 1% على أساس ربع سنوي، وهو أعلى مستوى لمتوسط قيمة الصفقة منذ بداية 2017، ما رفع المؤشر بنسبة 7.5% على أساس سنوي، ويواصل التغير السنوي اتجاهها تصاعدياً مسجلاً الزيادة السنوية الرابعة على التوالي.

وقد ارتفع عدد الصفقات المتداولة إلى 1170 صفقة، وهي مستويات مرتفعة تقوى كافة الفترات الفصيلة منذ منتصف 2015، مع ارتفاع عدد الصفقات 2.8% عن الربع الثالث، بينما انخفض عددها 9% على أساس سنوي، ويلاحظ اتجاهها تصاعدياً لعدد الصفقات المتداولة في السكن الخاص.

بلغت قيمة تداولات العقار السكن الخاص متجاوزاً 927 مليون دينار بنهاية الربع الرابع، مع تحسن متوسط السعر في العقار التجاري إلى نحو 3,371 دينار، كما ارتفع متوسط السعر إلى حوالي 572 دينار للسكن الخاص بمحاظفة حولي، وكذا في الأحادي مرتفعة 1% عن متوسط القيمة الإجمالية في نهاية الربع الرابع 2018.

أما متوسط القيمة الإجمالية للسكن الخاص مساحة 135 متر مربع فإنها تصل في العاصمة إلى حوالي 500 دينار بزيادة 2% على أساس سنوي، فيما تبلغ في حولي 480 دينار مرتفعة 8% على أساس سنوي، وتقترب في الغروانية من 370 دينار بزيادة 2% على أساس سنوي، فيما لم تشهد تغيراً في محافظتي الأحمدى ومبارك الكبير.

أسعار الأراضي خلال الربع الرابع

يواصل متوسط سعر المتر في محافظة العاصمة تحسنه مسجلاً بنهاية الربع الرابع من 2019 946 دينار في السكن الخاص، وتجاوز في العقار الاستثماري 2,486 دينار، ويزيد عن ذلك بكثير في العقار التجاري متخطياً 6,400 دينار، أما محافظة حولي فقد ارتفع متوسط سعر المتر المربع فيها

للسكن الخاص متجاوزاً 927 مليون دينار بنهاية الربع الرابع، مع تحسن متوسط السعر في العقار التجاري إلى نحو 3,371 دينار، كما ارتفع متوسط السعر إلى حوالي 572 دينار للسكن الخاص بمحاظفة حولي، وكذا في الأحادي مرتفعة 1% عن متوسط القيمة الإجمالية في نهاية الربع الرابع 2018.

أما متوسط القيمة الإجمالية للسكن الخاص مساحة 135 متر مربع فإنها تصل في العاصمة إلى حوالي 500 دينار بزيادة 2% على أساس سنوي، فيما تبلغ في حولي 480 دينار مرتفعة 8% على أساس سنوي، وتقترب في الغروانية من 370 دينار بزيادة 2% على أساس سنوي، فيما لم تشهد تغيراً في محافظتي الأحمدى ومبارك الكبير.

أسعار الأراضي خلال الربع الرابع

يواصل متوسط سعر المتر في محافظة العاصمة تحسنه مسجلاً بنهاية الربع الرابع من 2019 946 دينار في السكن الخاص، وتجاوز في العقار الاستثماري 2,486 دينار، ويزيد عن ذلك بكثير في العقار التجاري متخطياً 6,400 دينار، أما محافظة حولي فقد ارتفع متوسط سعر المتر المربع فيها

يواصل متوسط سعر المتر في محافظة العاصمة تحسنه مسجلاً بنهاية الربع الرابع من 2019 946 دينار في السكن الخاص، وتجاوز في العقار الاستثماري 2,486 دينار، ويزيد عن ذلك بكثير في العقار التجاري متخطياً 6,400 دينار، أما محافظة حولي فقد ارتفع متوسط سعر المتر المربع فيها

يواصل متوسط سعر المتر في محافظة العاصمة تحسنه مسجلاً بنهاية الربع الرابع من 2019 946 دينار في السكن الخاص، وتجاوز في العقار الاستثماري 2,486 دينار، ويزيد عن ذلك بكثير في العقار التجاري متخطياً 6,400 دينار، أما محافظة حولي فقد ارتفع متوسط سعر المتر المربع فيها

يواصل متوسط سعر المتر في محافظة العاصمة تحسنه مسجلاً بنهاية الربع الرابع من 2019 946 دينار في السكن الخاص، وتجاوز في العقار الاستثماري 2,486 دينار، ويزيد عن ذلك بكثير في العقار التجاري متخطياً 6,400 دينار، أما محافظة حولي فقد ارتفع متوسط سعر المتر المربع فيها

يواصل متوسط سعر المتر في محافظة العاصمة تحسنه مسجلاً بنهاية الربع الرابع من 2019 946 دينار في السكن الخاص، وتجاوز في العقار الاستثماري 2,486 دينار، ويزيد عن ذلك بكثير في العقار التجاري متخطياً 6,400 دينار، أما محافظة حولي فقد ارتفع متوسط سعر المتر المربع فيها

يواصل متوسط سعر المتر في محافظة العاصمة تحسنه مسجلاً بنهاية الربع الرابع من 2019 946 دينار في السكن الخاص، وتجاوز في العقار الاستثماري 2,486 دينار، ويزيد عن ذلك بكثير في العقار التجاري متخطياً 6,400 دينار، أما محافظة حولي فقد ارتفع متوسط سعر المتر المربع فيها

يواصل متوسط سعر المتر في محافظة العاصمة تحسنه مسجلاً بنهاية الربع الرابع من 2019 946 دينار في السكن الخاص، وتجاوز في العقار الاستثماري 2,486 دينار، ويزيد عن ذلك بكثير في العقار التجاري متخطياً 6,400 دينار، أما محافظة حولي فقد ارتفع متوسط سعر المتر المربع فيها

يواصل متوسط سعر المتر في محافظة العاصمة تحسنه مسجلاً بنهاية الربع الرابع من 2019 946 دينار في السكن الخاص، وتجاوز في العقار الاستثماري 2,486 دينار، ويزيد عن ذلك بكثير في العقار التجاري متخطياً 6,400 دينار، أما محافظة حولي فقد ارتفع متوسط سعر المتر المربع فيها

يواصل متوسط سعر المتر في محافظة العاصمة تحسنه مسجلاً بنهاية الربع الرابع من 2019 946 دينار في السكن الخاص، وتجاوز في العقار الاستثماري 2,486 دينار، ويزيد عن ذلك بكثير في العقار التجاري متخطياً 6,400 دينار، أما محافظة حولي فقد ارتفع متوسط سعر المتر المربع فيها



رسم بياني يوضح قيمة التداولات العقارية

أساس ربع سنوي، انخفضت تداولات العقار الاستثماري خلال الربع الرابع 2019 بنسبة 4% عن الربع السابق له، وتعد أدنى بنسبة 41% من قيمتها على أساس سنوي، وقد انخفض عددها في الربع الرابع بنسبة 14% عن الربع الثالث مع انخفاض كبير لعددها تجاوز 40% على أساس سنوي.

وقد تراجعت تداولات العقار التجاري بشكل ملحوظ أي بنسبة 29% عن الربع الثالث من 2019 وبنسبة كبيرة تصل إلى 32% على أساس سنوي، لكنها ما زالت في اتجاهها التصاعدي الذي بدأ في نهاية 2016، في الوقت الذي سجل عددها مستوى مرتفعاً في الربع الرابع، لكنه أدنى من مستواه الاستثنائي في الربعين السابقين له حين شهد وجود العديد من التداولات على المكاتب والمحلات التجارية، وانخفض عددها بنسبة 64% عن الربع الثالث، فيما بعد أعلى بشكل كبير بنسبة 50% على أساس سنوي.

وفيما يخص تطورات أسعار العقار المحلي بنهاية الربع الرابع 2019، ارتفع متوسط سعر المتر المربع على مستوى دولة الكويت إلى 681 دينار لعقار السكن الخاص معزّزاً الاتجاه التصاعدي لتغيرات الأسعار مرتفعة 2.8% على أساس ربع سنوي.

وفيما يخص تطورات أسعار العقار المحلي بنهاية الربع الرابع 2019، ارتفع متوسط سعر المتر المربع على مستوى دولة الكويت إلى 681 دينار لعقار السكن الخاص معزّزاً الاتجاه التصاعدي لتغيرات الأسعار مرتفعة 2.8% على أساس ربع سنوي.

وفيما يخص تطورات أسعار العقار المحلي بنهاية الربع الرابع 2019، ارتفع متوسط سعر المتر المربع على مستوى دولة الكويت إلى 681 دينار لعقار السكن الخاص معزّزاً الاتجاه التصاعدي لتغيرات الأسعار مرتفعة 2.8% على أساس ربع سنوي.

وفيما يخص تطورات أسعار العقار المحلي بنهاية الربع الرابع 2019، ارتفع متوسط سعر المتر المربع على مستوى دولة الكويت إلى 681 دينار لعقار السكن الخاص معزّزاً الاتجاه التصاعدي لتغيرات الأسعار مرتفعة 2.8% على أساس ربع سنوي.

وفيما يخص تطورات أسعار العقار المحلي بنهاية الربع الرابع 2019، ارتفع متوسط سعر المتر المربع على مستوى دولة الكويت إلى 681 دينار لعقار السكن الخاص معزّزاً الاتجاه التصاعدي لتغيرات الأسعار مرتفعة 2.8% على أساس ربع سنوي.

وفيما يخص تطورات أسعار العقار المحلي بنهاية الربع الرابع 2019، ارتفع متوسط سعر المتر المربع على مستوى دولة الكويت إلى 681 دينار لعقار السكن الخاص معزّزاً الاتجاه التصاعدي لتغيرات الأسعار مرتفعة 2.8% على أساس ربع سنوي.

وفيما يخص تطورات أسعار العقار المحلي بنهاية الربع الرابع 2019، ارتفع متوسط سعر المتر المربع على مستوى دولة الكويت إلى 681 دينار لعقار السكن الخاص معزّزاً الاتجاه التصاعدي لتغيرات الأسعار مرتفعة 2.8% على أساس ربع سنوي.

وفيما يخص تطورات أسعار العقار المحلي بنهاية الربع الرابع 2019، ارتفع متوسط سعر المتر المربع على مستوى دولة الكويت إلى 681 دينار لعقار السكن الخاص معزّزاً الاتجاه التصاعدي لتغيرات الأسعار مرتفعة 2.8% على أساس ربع سنوي.

وفيما يخص تطورات أسعار العقار المحلي بنهاية الربع الرابع 2019، ارتفع متوسط سعر المتر المربع على مستوى دولة الكويت إلى 681 دينار لعقار السكن الخاص معزّزاً الاتجاه التصاعدي لتغيرات الأسعار مرتفعة 2.8% على أساس ربع سنوي.

أساس ربع سنوي، انخفضت تداولات العقار الاستثماري خلال الربع الرابع 2019 بنسبة 4% عن الربع السابق له، وتعد أدنى بنسبة 41% من قيمتها على أساس سنوي، وقد انخفض عددها في الربع الرابع بنسبة 14% عن الربع الثالث مع انخفاض كبير لعددها تجاوز 40% على أساس سنوي.

وقد تراجعت تداولات العقار التجاري بشكل ملحوظ أي بنسبة 29% عن الربع الثالث من 2019 وبنسبة كبيرة تصل إلى 32% على أساس سنوي، لكنها ما زالت في اتجاهها التصاعدي الذي بدأ في نهاية 2016، في الوقت الذي سجل عددها مستوى مرتفعاً في الربع الرابع، لكنه أدنى من مستواه الاستثنائي في الربعين السابقين له حين شهد وجود العديد من التداولات على المكاتب والمحلات التجارية، وانخفض عددها بنسبة 64% عن الربع الثالث، فيما بعد أعلى بشكل كبير بنسبة 50% على أساس سنوي.

وفيما يخص تطورات أسعار العقار المحلي بنهاية الربع الرابع 2019، ارتفع متوسط سعر المتر المربع على مستوى دولة الكويت إلى 681 دينار لعقار السكن الخاص معزّزاً الاتجاه التصاعدي لتغيرات الأسعار مرتفعة 2.8% على أساس ربع سنوي.

وفيما يخص تطورات أسعار العقار المحلي بنهاية الربع الرابع 2019، ارتفع متوسط سعر المتر المربع على مستوى دولة الكويت إلى 681 دينار لعقار السكن الخاص معزّزاً الاتجاه التصاعدي لتغيرات الأسعار مرتفعة 2.8% على أساس ربع سنوي.

وفيما يخص تطورات أسعار العقار المحلي بنهاية الربع الرابع 2019، ارتفع متوسط سعر المتر المربع على مستوى دولة الكويت إلى 681 دينار لعقار السكن الخاص معزّزاً الاتجاه التصاعدي لتغيرات الأسعار مرتفعة 2.8% على أساس ربع سنوي.

وفيما يخص تطورات أسعار العقار المحلي بنهاية الربع الرابع 2019، ارتفع متوسط سعر المتر المربع على مستوى دولة الكويت إلى 681 دينار لعقار السكن الخاص معزّزاً الاتجاه التصاعدي لتغيرات الأسعار مرتفعة 2.8% على أساس ربع سنوي.

وفيما يخص تطورات أسعار العقار المحلي بنهاية الربع الرابع 2019، ارتفع متوسط سعر المتر المربع على مستوى دولة الكويت إلى 681 دينار لعقار السكن الخاص معزّزاً الاتجاه التصاعدي لتغيرات الأسعار مرتفعة 2.8% على أساس ربع سنوي.

وفيما يخص تطورات أسعار العقار المحلي بنهاية الربع الرابع 2019، ارتفع متوسط سعر المتر المربع على مستوى دولة الكويت إلى 681 دينار لعقار السكن الخاص معزّزاً الاتجاه التصاعدي لتغيرات الأسعار مرتفعة 2.8% على أساس ربع سنوي.

وفيما يخص تطورات أسعار العقار المحلي بنهاية الربع الرابع 2019، ارتفع متوسط سعر المتر المربع على مستوى دولة الكويت إلى 681 دينار لعقار السكن الخاص معزّزاً الاتجاه التصاعدي لتغيرات الأسعار مرتفعة 2.8% على أساس ربع سنوي.

وفيما يخص تطورات أسعار العقار المحلي بنهاية الربع الرابع 2019، ارتفع متوسط سعر المتر المربع على مستوى دولة الكويت إلى 681 دينار لعقار السكن الخاص معزّزاً الاتجاه التصاعدي لتغيرات الأسعار مرتفعة 2.8% على أساس ربع سنوي.

وفيما يخص تطورات أسعار العقار المحلي بنهاية الربع الرابع 2019، ارتفع متوسط سعر المتر المربع على مستوى دولة الكويت إلى 681 دينار لعقار السكن الخاص معزّزاً الاتجاه التصاعدي لتغيرات الأسعار مرتفعة 2.8% على أساس ربع سنوي.

أساس ربع سنوي، انخفضت تداولات العقار الاستثماري خلال الربع الرابع 2019 بنسبة 4% عن الربع السابق له، وتعد أدنى بنسبة 41% من قيمتها على أساس سنوي، وقد انخفض عددها في الربع الرابع بنسبة 14% عن الربع الثالث مع انخفاض كبير لعددها تجاوز 40% على أساس سنوي.

وقد تراجعت تداولات العقار التجاري بشكل ملحوظ أي بنسبة 29% عن الربع الثالث من 2019 وبنسبة كبيرة تصل إلى 32% على أساس سنوي، لكنها ما زالت في اتجاهها التصاعدي الذي بدأ في نهاية 2016، في الوقت الذي سجل عددها مستوى مرتفعاً في الربع الرابع، لكنه أدنى من مستواه الاستثنائي في الربعين السابقين له حين شهد وجود العديد من التداولات على المكاتب والمحلات التجارية، وانخفض عددها بنسبة 64% عن الربع الثالث، فيما بعد أعلى بشكل كبير بنسبة 50% على أساس سنوي.

وفيما يخص تطورات أسعار العقار المحلي بنهاية الربع الرابع 2019، ارتفع متوسط سعر المتر المربع على مستوى دولة الكويت إلى 681 دينار لعقار السكن الخاص معزّزاً الاتجاه التصاعدي لتغيرات الأسعار مرتفعة 2.8% على أساس ربع سنوي.

وفيما يخص تطورات أسعار العقار المحلي بنهاية الربع الرابع 2019، ارتفع متوسط سعر المتر المربع على مستوى دولة الكويت إلى 681 دينار لعقار السكن الخاص معزّزاً الاتجاه التصاعدي لتغيرات الأسعار مرتفعة 2.8% على أساس ربع سنوي.

وفيما يخص تطورات أسعار العقار المحلي بنهاية الربع الرابع 2019، ارتفع متوسط سعر المتر المربع على مستوى دولة الكويت إلى 681 دينار لعقار السكن الخاص معزّزاً الاتجاه التصاعدي لتغيرات الأسعار مرتفعة 2.8% على أساس ربع سنوي.

وفيما يخص تطورات أسعار العقار المحلي بنهاية الربع الرابع 2019، ارتفع متوسط سعر المتر المربع على مستوى دولة الكويت إلى 681 دينار لعقار السكن الخاص معزّزاً الاتجاه التصاعدي لتغيرات الأسعار مرتفعة 2.8% على أساس ربع سنوي.

وفيما يخص تطورات أسعار العقار المحلي بنهاية الربع الرابع 2019، ارتفع متوسط سعر المتر المربع على مستوى دولة الكويت إلى 681 دينار لعقار السكن الخاص معزّزاً الاتجاه التصاعدي لتغيرات الأسعار مرتفعة 2.8% على أساس ربع سنوي.

وفيما يخص تطورات أسعار العقار المحلي بنهاية الربع الرابع 2019، ارتفع متوسط سعر المتر المربع على مستوى دولة الكويت إلى 681 دينار لعقار السكن الخاص معزّزاً الاتجاه التصاعدي لتغيرات الأسعار مرتفعة 2.8% على أساس ربع سنوي.

وفيما يخص تطورات أسعار العقار المحلي بنهاية الربع الرابع 2019، ارتفع متوسط سعر المتر المربع على مستوى دولة الكويت إلى 681 دينار لعقار السكن الخاص معزّزاً الاتجاه التصاعدي لتغيرات الأسعار مرتفعة 2.8% على أساس ربع سنوي.

وفيما يخص تطورات أسعار العقار المحلي بنهاية الربع الرابع 2019، ارتفع متوسط سعر المتر المربع على مستوى دولة الكويت إلى 681 دينار لعقار السكن الخاص معزّزاً الاتجاه التصاعدي لتغيرات الأسعار مرتفعة 2.8% على أساس ربع سنوي.

وفيما يخص تطورات أسعار العقار المحلي بنهاية الربع الرابع 2019، ارتفع متوسط سعر المتر المربع على مستوى دولة الكويت إلى 681 دينار لعقار السكن الخاص معزّزاً الاتجاه التصاعدي لتغيرات الأسعار مرتفعة 2.8% على أساس ربع سنوي.

أكد تقرير اقتصادي متخصص لـ "بيتك" أن القطاع العقاري خلال 2019 واصل مساره المرتفع منذ عام 2016، وبلغت قيمة التداولات خلال 2019 حوالي 3.7 مليار دينار، وحافظ القطاع بذلك على أدائه القوي مسجلاً ثاني أعلى قيمة منذ عام 2015، مع انخفاض سنوي محدود بنسبة 1.5% عن تداولات عام 2018، وبلغ عدد تداولات العقار 6,765 صفقة خلال 2019 أي أعلى مستوى منذ عام 2016، وواصلت التداولات العقارية مسارها التصاعدي خلال الأربع سنوات الماضية، مدفوعة بأداء متقوات للقطاعات العقارية.

وقد بلغت التداولات خلال الربع الرابع 863 مليون دينار، وهي أدنى من مستوياتها المرتفعة التي استمرت في الثلاثة أرباع الأولى من العام، منخفضة بنسبة 11% عن قيمتها في الربع الثالث مدفوعة بتراجع تداولات العقار الاستثماري وانخفاض أكثر في التجاري لنفس الفترة برغم زيادة تداولات السكن الخاص، في حين انخفضت قيمة التداولات العقارية على أساس سنوي بنسبة 26% مدفوعة بانخفاض ملحوظ لتداولات العقار التجاري والسكن الخاص.

وتراجع أكبر في الاستثماري، وبلغ عدد الصفقات المتداولة 1,556 صفقة خلال الربع الرابع منخفضة بنسبة 7.4% على أساس ربع سنوي، مع انخفاض عددها في التجاري والاستثماري بينما زادت بشكل محدود في السكن الخاص. وعلى أساس سنوي انخفض عدد التداولات العقارية في الربع الرابع بنسبة 16.7% مع انخفاض عددها في السكن الخاص والاستثماري بينما ارتفع عددها في العقار التجاري.

وما زالت التداولات العقارية للسكن الخاص تسير في اتجاه تصاعدي مع ارتفاعها 4% عن الربع الثالث، وبنسبة 24% على أساس سنوي، وتقترب خلال الربع الرابع من أعلى مستوياتها خلال في نحو سنوات مضت، وما زال عددها يسجل مستوى مرتفعاً يتجاوز حاجز الألف صفقة بزيادة 3%

وما زالت التداولات العقارية للسكن الخاص تسير في اتجاه تصاعدي مع ارتفاعها 4% عن الربع الثالث، وبنسبة 24% على أساس سنوي، وتقترب خلال الربع الرابع من أعلى مستوياتها خلال في نحو سنوات مضت، وما زال عددها يسجل مستوى مرتفعاً يتجاوز حاجز الألف صفقة بزيادة 3%

وما زالت التداولات العقارية للسكن الخاص تسير في اتجاه تصاعدي مع ارتفاعها 4% عن الربع الثالث، وبنسبة 24% على أساس سنوي، وتقترب خلال الربع الرابع من أعلى مستوياتها خلال في نحو سنوات مضت، وما زال عددها يسجل مستوى مرتفعاً يتجاوز حاجز الألف صفقة بزيادة 3%

وما زالت التداولات العقارية للسكن الخاص تسير في اتجاه تصاعدي مع ارتفاعها 4% عن الربع الثالث، وبنسبة 24% على أساس سنوي، وتقترب خلال الربع الرابع من أعلى مستوياتها خلال في نحو سنوات مضت، وما زال عددها يسجل مستوى مرتفعاً يتجاوز حاجز الألف صفقة بزيادة 3%

وما زالت التداولات العقارية للسكن الخاص تسير في اتجاه تصاعدي مع ارتفاعها 4% عن الربع الثالث، وبنسبة 24% على أساس سنوي، وتقترب خلال الربع الرابع من أعلى مستوياتها خلال في نحو سنوات مضت، وما زال عددها يسجل مستوى مرتفعاً يتجاوز حاجز الألف صفقة بزيادة 3%

وما زالت التداولات العقارية للسكن الخاص تسير في اتجاه تصاعدي مع ارتفاعها 4% عن الربع الثالث، وبنسبة 24% على أساس سنوي، وتقترب خلال الربع الرابع من أعلى مستوياتها خلال في نحو سنوات مضت، وما زال عددها يسجل مستوى مرتفعاً يتجاوز حاجز الألف صفقة بزيادة 3%

وما زالت التداولات العقارية للسكن الخاص تسير في اتجاه تصاعدي مع ارتفاعها 4% عن الربع الثالث، وبنسبة 24% على أساس سنوي، وتقترب خلال الربع الرابع من أعلى مستوياتها خلال في نحو سنوات مضت، وما زال عددها يسجل مستوى مرتفعاً يتجاوز حاجز الألف صفقة بزيادة 3%

وما زالت التداولات العقارية للسكن الخاص تسير في اتجاه تصاعدي مع ارتفاعها 4% عن الربع الثالث، وبنسبة 24% على أساس سنوي، وتقترب خلال الربع الرابع من أعلى مستوياتها خلال في نحو سنوات مضت، وما زال عددها يسجل مستوى مرتفعاً يتجاوز حاجز الألف صفقة بزيادة 3%

وما زالت التداولات العقارية للسكن الخاص تسير في اتجاه تصاعدي مع ارتفاعها 4% عن الربع الثالث، وبنسبة 24% على أساس سنوي، وتقترب خلال الربع الرابع من أعلى مستوياتها خلال في نحو سنوات مضت، وما زال عددها يسجل مستوى مرتفعاً يتجاوز حاجز الألف صفقة بزيادة 3%

وما زالت التداولات العقارية للسكن الخاص تسير في اتجاه تصاعدي مع ارتفاعها 4% عن الربع الثالث، وبنسبة 24% على أساس سنوي، وتقترب خلال الربع الرابع من أعلى مستوياتها خلال في نحو سنوات مضت، وما زال عددها يسجل مستوى مرتفعاً يتجاوز حاجز الألف صفقة بزيادة 3%

المعلومات والذكاء الاصطناعي سيزيفان أكثر من 10 مليارات دولار إلى اقتصاد المملكة

«سدايا» تقود التحول في السعودية نحو اقتصاد قائم على البيانات



عبدالله بن شرف الغامدي

منذ إطلاق رؤية المملكة 2030 في العام 2016، حيث تضمنت خطة الإصلاح والتحول الاقتصادي 96 هدفاً استراتيجياً من ضمنها 66 هدفاً تركز على البيانات والذكاء الاصطناعي، وشكل إنشاء سدايا خطوة بالغة الأهمية لتحويل هذا التوجه إلى واقع، حيث ستقوم الهيئة وتطبيق البرامج الوطنية الرامية إلى تحويل المملكة إلى اقتصاد رائد بين الاقتصادات القائمة على البيانات.

وفي تعليق له، قال الدكتور عبدالله بن شرف الغامدي، رئيس الهيئة السعودية

منذ إطلاق رؤية المملكة 2030 في العام 2016، حيث تضمنت خطة الإصلاح والتحول الاقتصادي 96 هدفاً استراتيجياً من ضمنها 66 هدفاً تركز على البيانات والذكاء الاصطناعي، وشكل إنشاء سدايا خطوة بالغة الأهمية لتحويل هذا التوجه إلى واقع، حيث ستقوم الهيئة وتطبيق البرامج الوطنية الرامية إلى تحويل المملكة إلى اقتصاد رائد بين الاقتصادات القائمة على البيانات.

وفي تعليق له، قال الدكتور عبدالله بن شرف الغامدي، رئيس الهيئة السعودية

منذ إطلاق رؤية المملكة 2030 في العام 2016، حيث تضمنت خطة الإصلاح والتحول الاقتصادي 96 هدفاً استراتيجياً من ضمنها 66 هدفاً تركز على البيانات والذكاء الاصطناعي، وشكل إنشاء سدايا خطوة بالغة الأهمية لتحويل هذا التوجه إلى واقع، حيث ستقوم الهيئة وتطبيق البرامج الوطنية الرامية إلى تحويل المملكة إلى اقتصاد رائد بين الاقتصادات القائمة على البيانات.

وفي تعليق له، قال الدكتور عبدالله بن شرف الغامدي، رئيس الهيئة السعودية

منذ إطلاق رؤية المملكة 2030 في العام 2016، حيث تضمنت خطة الإصلاح والتحول الاقتصادي 96 هدفاً استراتيجياً من ضمنها 66 هدفاً تركز على البيانات والذكاء الاصطناعي، وشكل إنشاء سدايا خطوة بالغة الأهمية لتحويل هذا التوجه إلى واقع، حيث ستقوم الهيئة وتطبيق البرامج الوطنية الرامية إلى تحويل المملكة إلى اقتصاد رائد بين الاقتصادات القائمة على البيانات.

وفي تعليق له، قال الدكتور عبدالله بن شرف الغامدي، رئيس الهيئة السعودية

بعد توقيعها اتفاقية تعاون مع «روبرت ألن»

«موانئ أبوظبي» تتربح أول أسطول للقاطرات

البحرية التجارية ذاتية القيادة عالمياً



جانب من توقيع الاتفاقية

والسلامة وتوفير التكاليف. ستواصل الاستثمار في أحدث الحلول التكنولوجية وتطوير البنية التحتية من أجل تحقيق نمو واستدامة العمليات وزيادة مساهمة موانئ أبوظبي في تنويع الاقتصاد المحلي. وسيتم تطوير هذه القاطرات بموجب مذكرة تفاهم بين الطرفين وقعا مؤخراً كل من الكابتن مكيوم الحوافي، رئيس إدارة التشريعات في موانئ ابوظبي، ومايك فيزياتريك الرئيس التنفيذي لشركة "روبرت ألن"، بحضور معالي الدكتور عبدالله بن محمد بلحيف النعيمي، عضو مجلس الوزراء، ورئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للمواصلات البرية والبحرية، وذلك في مقر المنظمة البحرية الدولية في لندن. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التعاون بين الجانبين في مجال البحث والتطوير لزوارق القطار ذاتية القيادة.

على تعزيز ريادتنا في تبني الحلول الرقمية ومواكبة أحدث التطورات والتوجهات العالمية في النقل البحري من أجل إرساء نموذج مستقبلي رائد للقطاع، ونسعى من خلال بناء الشراكات الاستراتيجية مع الشركات العالمية ذات الخبرة المميزة إلى تحقيق نقلة نوعية في العمليات البحرية على مستوى المنطقة. من جانبه أشار الكابتن محمد جمعة الشامسي، الرئيس التنفيذي لموانئ أبوظبي بأن التعاون مع "روبرت ألن" لتطوير قاطرات بحرية ذاتية القيادة يقررات فائقة وتكنولوجيا متطورة تواكب تطورات موانئ أبوظبي الرامية هذه الخطوة إضافة نوعية لمبادراتنا الرقمية التي أسهمت بشكل فعال في تطوير كفاءة الأداء والقدرة التشغيلية وضمان أعلى مستويات الأمن

أعلنت موانئ أبوظبي عن تعاونها مع "روبرت ألن"، الشركة الرائدة في تصميم السفن التجارية والقاطرات، لتطوير أول أسطول للقاطرات البحرية التجارية ذاتية القيادة على مستوى العالم. وتضم هذه القاطرات التي تتمتع بقدرة فائقة تنجح لها العمل في ظروف مناخية مختلفة، في تطوير أسطول شركة سفين. ذراع الخدمات البحرية التابعة لموانئ أبوظبي، وبالتالي في تعزيز كفاءة وسلامة العمليات البحرية. ويهدف المذمة، أكد فلاح محمد الأحبابي رئيس مجلس إدارة موانئ أبوظبي، بأن هذه الخطوة تتماشى مع حرص القيادة الرشيدة على ترسيخ مكانة أبوظبي كمركز رائد للابتكار الرقمي على صعيد المنطقة والعالم، وقال معاليه: "مع تعامل دور الموانئ الذكية كمحرك للنمو الاقتصادي في هذا العصر الرقمي، تعمل

فرص إيرادات ووفورات بمجموع 10 مليارات دولار، ووضع استراتيجية طموحة ومبتكرة للبيانات والذكاء الاصطناعي في المملكة.

وأضاف معالي الدكتور الغامدي خلال حفل إطلاق الهوية، "البيانات هي العامل الأكثر أهمية في تحقيق النمو والاستقرار في القرن الحادي والعشرين، ونحن لدينا رؤية واضحة وخارطة طريق لتحويل المملكة العربية السعودية إلى اقتصاد قائم على الذكاء الاصطناعي والبيانات، وستضطلع سدايا بنور جوهري في تحقيق هذا النمو انطلاقاً من مسؤوليتها عن وضع الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي وتنفيذها ورفع مستويات الوعي بشأن البيانات والذكاء الاصطناعي".

وتقوم رؤية سدايا على الارتقاء بالمملكة إلى الريادة ضمن الاقتصادات القائمة على البيانات، وإطلاق القيمة الكاملة للبيانات باعتبارها ثروة وطنية لتحقيق طموحات رؤية 2030 من خلال تحديد التوجه الاستراتيجي للبيانات والذكاء الاصطناعي، والإشراف على تحقيقه عبر: حوكمة البيانات، توفير الإمكانيات المتعلقة بالبيانات، والخدمات الاستشارية، وتعزيزها بالابتكار المتواصل في مجال الذكاء الاصطناعي.